أصدرت قراراً هو الأول من نوعه الذي ينتقد طهران منذ توقيع الاتفاق النووي.. صاغته «الترويكا الأوروبية» وعارضته روسيا والصين

«الوكالة الذرية» تزيد الضغط على إيران لتفتيش مواقع مشتبه بها

صورة ارشيفية للرئيس الايراني حسن روحاني خلال تفقده احد المواقع النووية الإيرانية

عواصم ـ وكالات: أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا امس يطالب فيه إيران بالسماح بتفتيش المنشآت النووية في موقعين مشتبه بهما بعد أكثر من أربعة أشهر من المماطلة. وهذه هي أول مرة يوجه فيها المجلس المؤلف من 35 دولة الانتقاد لإيران منذ توصل طهران والقوى العالمية الكبرى لاتفاق نووي في عام 2015.

ونص القرار الذي صاغته بريطانيا وفرنسا وألمانيا وصوتت ضده روسيا والصين، على انه يتعين على إيران «أن تتعاون بصورة كاملة مع الوكالة، وأن تلبي طلبات الوكالة دون مزيد من التأخير».

وقال رافاييل جروسي مدير الوكالة للصحافيين امس «أعتقد أن الإعلان واضح. أعتزم الجلوس مع إيران قريبا جدا لمحاولة حل ذلك بأسرع وقت ممكن. سأبدأ مع السفير هنا... ومن ثم سنرى».

وخلال المباحثات التي سبقت التصويت حذرت طهران الدول اعضاء الوكالة الذرية بأن «أي مقاربة سياسية أو قرار للمجلس سيضر بالتأكيد بالمستوى الحالي للتعاون بين إيران والوكالة».

وتفتيش خبراء وكالة الطاقة المواقع النووية الإيرانية عنصر أساسي في هذا التعاون والاتفاق الدولي المبرم في 2015 بين طهران والدول الست الكبرى لمنع إيران من حيازة السلاح النووي.

وكتبت الوكالة الذرية، التي تتخذ من ڤيينا مقرا لها، في تقرير صدر مؤخرا أنه تم منع مفتشيها من زيارة موقعين يشتبه في أنه استخدم بهما مواد نووية في الماضي، وأشار التقرير كذلك إلى أنه تم تطهير الموقعين على ما يبدو لإزالة آثار هذه الأنشطة.

وتبني هذا القرار في هذه المرحلة له دلالة رمزية لكن قد يكون تمهيدا لنقل الخلاف إلى مجلس الأمن الدولي المخول فرض عقوبات.

وقد ادانت طهران قرار الوكالة الذرية، وشددة على أنها أن ستتخذ الإجراء المناسب ردا عليه وأن مقترحيه سيتحملون مسؤولية عواقبه.

وقال مندوب ايران الدائم لدى المنظمات الدولية في ڤيينا، كاظم غريب آبادي إن هذا القرار لن يشجع إيران أو يضغط عليها للسماح لمفتشي الوكالة بالوصول إلى مواقع نووية، مشيرا الى انه لا علاقة له بالحقائق الفنية، ولكن فقط نتيجة لأجندة سياسية وغير مهنية.

وتابع: من المؤسف أن القرار قدمته دول لديها أسلحة نووية أو تستضيف مثل هذه الأسلحة المدمرة والفتاكة.

وأضاف غريب آبادي: نحن ننفذ البروتوكول الإضافي طواعية لكننا لا نعتبره التزاما قانونيا تحت أي ظرف من الظروف.

ودعا الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الالتزام بحدود صلاحياتها وتقدير التعاون الذي قدمته إيران مع المفتشين الدوليين، وتنفيذ مهامها بحرفية وحيادية وبشكل مستقل، وقال: لدي بعض النصائح الجادة لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية: التزموا بحدود صلاحياتكم، وتقدير التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ وإدارة مهامكم بشكل احترافي ومستقل ونزيه، إن على الوكالة الدولية ألا تجعل تقاريرها ومواقفها المستعجلة محل استغلال دول ترمي لتحقيق أهداف سياسية، اعملوا بأسلوب بحيث لا يتم اتهامكن بانهيار آخر معقل للتعددية في ڤيينا، والقضاء على الاتفاق النووي.

من جهته، اعرب مندوب روسيا لدى المنظمات الدولية التي تتخذ من ڤيينا مقرا لها ميخائيل أوليانوف عن أسفه لاستمرار مشكلة تفتيش الوكالة لموقعين في إيران وشدد على ضرورة حلها بين طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقالت ممثلية روسيا في المنظمات الدولية نقلا عن أوليانوف: من المؤسف جدا والمثير للقلق أن طهران وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تحل بعد مسألة الوصول إلى موقعين في إيران تهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك لا يوجد اي دليل لتضخيم هذه القضية.

وأضاف: نريد أن نؤكد مرة أخرى أن إيران والأمانة العامة للوكالة بحاجة إلى حل القضايا الحالية على الفور، مضيفا «من المثير للدهشة أن مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشغل نفسه منذ أكثر من عام في قضية لاتشكل اي تهديد لانتشار الاسلحة».

وقد تكون الأنشطة النووية المفترضة التي تريد الوكالة التحقق من طبيعتها، جرت قبل أكثر من 15 سنة في إيران لكن لا شيء يثبت أنها مستمرة أو تشكل أي تهديد حاليا.

وتشتبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أن هناك أنشطة يحتمل أن تكون لها صلة بتطوير أسلحة نووية نفذت في أوائل العقد الأول من القرن في هذين الموقعين. وأشارت إيران إلى أن الوكالة تسعى إلى دخول الموقعين بناء على المعلومات الإسرائيلية وهو ما تصفه بأنه أمر غير مقبول. وتقول أيضا إن ملف الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول أنشطتها القديمة قد أغلق.

وبموجب التزاماتها لدى الوكالة، على إيران قبول عمليات التفتيش المطلوبة كما يؤكد المسؤولون في الهيئة الضامنة لتطبيق معاهدة الحد من الانتشار النووي.

تحذيرات عراقية: الخروقات التركية والإيرانية تعطي ذريعة لبقاء القوات الأميركية على أراضينا

محتجون أكراد خلال تظاهرات في مدينة السليمانية تنديدا بالعملية العسكرية التركية في شمال العراق امس الاول (ا.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: حذر نائب في البرلمان العراقي من أن استمرار الخروقات التركية والإيرانية للسيادة العراقية ستعطي ذريعة للقوات الأميركية للبقاء على الأراضي العراقية لفترة أطول.

وقال علي البديري عضو مجلس النواب في اتصال هاتفي مع وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) امس «إن عمليات القصف الجوي الإيراني والتركي لمواقع وقرى كردية عراقية منذ أيام وأدت إلى فرار آلاف من المدنيين يشكل تهديدا للأمن في العراق وانتهاكا صارخا للسيادة وعملا لا يمكن القبول به أبدا ويفتح الباب أمام الولايات المتحدة الأميركية للتدخل في العسكري في البلد».

وأضاف: «إن وزارة الخارجية والحكومة العراقية ملزمة بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي حول تداعيات هذا القصف والعمل الإجرامي الذي تقوم به القوات الإيرانية والتركية بالتزامن لقصف قرى تضم المئات من الأهالي المدنيين في مدن إقليم كردستان تحت حجج ومبررات واهية».

وأكد «إن حدود العراق ووحدة أراضيه خط احمر ولا نسمح لإيران أو تركيا القيام بهكذا أعمال عدوانية قد تفتح الأبواب أمام تدخل أميركي مستقبلا». وتابع: «إن الظروف القاهرة التي تعيشها البلاد حاليا من جراء تفشي وباء كورونا تقف حائلا أمام عقد جلسة البرلمان لمناقشة تداعيات هذا القصف العدواني».

واستبعد النائب العراقي أن تكون هذه الأعمال العسكرية «تمت بالتنسيق مع الجانب العراقي بل هي خرق وتدخل سافر».

وأوضح «أن استمرار مثل هكذا أعمال عدوانية قد تفتح الأبواب أمام القوات الأميركية للبقاء على الأراضي في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة العراقية إلى التوصل إلى اتفاق لإخراج القوات الأميركية والأجنبية القتالية من الأراضي العراقية في مفاوضاتها الأخيرة وعلى إيران وتركيا أن تتفهم أن مثل هكذا أعمال عدوانية سافرة تشكل انتهاكا للسيادة العراقية والقوانين الدولية».

ميدانيا، ـ قتل مدني في غارة للطيران التركي، في ثالث أيام عملية عسكرية جوية وبرية تشنها أنقرة في شمال العراق ضد متمردي حزب العمال الكردستاني، بحسب ما قال مسؤول محلي لوكالة فرانس برس.

وقال المسؤول في ناحية برادوست بمحافظة دهوك طالبا عدم كشف هويته، إن «راعي أغنام قتل في قصف للطيران التركي على المنطقة فجر امس، وهو يعتبر أول ضحية مدني للهجوم التركي». وقال محللون إن العملية التركية التي أطلق عليها اسم «مخالب النمر» لم تكن لتتم دون موافقة ضمنية من حكومة إقليم كردستان.

بكين تتهم رسمياً كنديين موقوفين بالتجسس

أستراليا تلمح لاتهام الصين بالوقوف وراء «هجمات سيبرانية»

عواصم ـ وكالات: أعلن رئيس وزراء أستراليا سكوت موريسون امس، أن بلاده تتعرض لهجوم إلكتروني واسع النطاق من «جهة تابعة لدولة» يستهدف الحكومة ودوائر عامة وشركات، مع الاشتباه بوقوف الصين خلفه. وفي مؤتمر صحافي عقده بشكل طارئ، حذر موريسون الأستراليين من «مخاطر محددة»، مؤكدا استهداف عدد من المؤسسات الحساسة وارتفاع وتيرة الهجمات.

وقال إن الهجوم يستهدف «منظمات أسترالية في شتى أنواع القطاعات وعلى كل مستويات الحكومة والصناعة والمنظمات السياسية والتعليم والصحة والخدمات الأساسية ومشغلي البنى التحتية الحيوية الأخرى». ووجه الاتهام إلى «جهة سيبرانية متطورة تابعة لدولة»، دون أن يحددها بالاسم، مضيفا أن الهجوم لا يمكن أن يأتي إلا من عدد قليل من الدول.

والهجوم مصمم على ما يبدو لإخفاء منفذه باستخدام التقنية المسماة «قص ولصق» وهي أدوات إلكترونية متاحة بسهولة في المصادر المفتوحة، بحسب مديرية الإشارات الأسترالية.

واستهدفت تلك الهجمات نقاط ضعف في نسخ قديمة لبرامج مايكروسوفت وشيربوينت وسيتريكس، إضافة إلى برنامج «ويب شيل» الذي يتم تحميله ويبقى على خوادم مخترقة.

وتشمل الهجمات تقنيات «تصيد» تقوم بإرسال بريد إلكتروني يحتوي على ملفات وروابط خبيثة. وقال موريسون إنه أبلغ زعيم المعارضة ومسؤولي البلاد بالهجمات الإلكترونية التي وصفها بأنها «خبيثة».

وتابع: «إنها ليست مخاطر جديدة، لكنها مخاطر محددة»، داعيا الشركات والمؤسسات الأسترالية إلى حماية نفسها.

وقال: «نحن نشجع المنظمات، وخاصة في مجال الصحة والبنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية على استشارة الخبراء وتطبيق دفاعات تقنية». ومن المرجح أن يثير هذا التحذير القلق من احتمال زيادة الضغط على المنشآت الطبية في وقت تواجه أزمة بسبب فيروس كورونا المستجد.

من جهة أخرى، وجهت الصين رسميا تهمة التجسس إلى كنديين تعتقلهما منذ ديسمبر 2018 لقيامهما بأنشطة «تهدد الأمن القومي» الصيني، في قضية تفسد العلاقات الديبلوماسية بين بكين وأوتاوا. وأعلنت النيابة العامة الصينية في بيانين مقتضبين امس أن الديبلوماسي السابق العامل في بكين مايكل كوفريغ ورجل الأعمال مايكل سبافور متهمان بـ «التجسس» وبـ «كشف أسرار دولة».

كابول تستقوي بالغرب لعدم الإفراج عن سجناء طالبان «الخطرين»

كابول ـ رويترز: قالت خمسة مصادر لوكالة رويترز طلبت عدم الكشف عن هويتها لحساسية الأمر إن القوى الغربية تؤيد الحكومة الأفغانية في رفضها إطلاق سراح مئات السجناء المتهمين بارتكاب بعض من أعنف الهجمات في أفغانستان، رغم أنه شرط وضعته حركة طالبان لبدء محادثات السلام.

وتمثل القضية العقبة الأخيرة التي من المتوقع أن يفضي حلها إلى دخول سريع في مفاوضات سلام بين الأطراف الأفغانية على أمل إسدال الستار على حرب تدور رحاها منذ أكثر من 18 عاما عبر عملية سلام بوساطة أميركية.

وقال مصدر حكومي رفيع المستوى لرويترز إن «قضية السجناء هي الجزء المثير للجدل (في العملية) في الوقت الراهن». وأكد ديبلوماسيان أوروبيان ودبلوماسي آسيوي ومسؤول أفغاني آخر نفس رواية المصدر الحكومي للأحداث.

وقال ديبلوماسي أوروبي كبير «وردت بالقائمة (أسماء) بعض مقاتلي طالبان الخطرين. إطلاق سراحهم تجاوز للخط الأحمر بكل ما تحمله الكلمة من معنى».

وأضاف «يشعر بعض أعضاء حلف الأطلسي بانزعاج شديد من (فكرة) تأييد الإفراج عن مقاتلي طالبان الذين خططوا ودبروا لهجمات انتحارية كبيرة استهدفت مجموعات الأقليات والمغتربين».

وكانت حركة طالبان وقعت على اتفاقية لسحب القوات مع الولايات المتحدة في فبراير الماضي تمهد الطريق لإجراء محادثات مع الحكومة الأفغانية. إلا أن الحركة أصرت على الإفراج عن خمسة آلاف سجين، مما أدى إلى تعثر الجهود لشهور مع رفض الحكومة الأفغانية مبدئيا إطلاق سراح هذا العدد الكبير من السجناء قبل المحادثات.

وقال مصدر أمني أفغاني ومصدر ديبلوماسي لرويترز إن الولايات المتحدة عبرت أيضا عن تحفظاتها بشأن الإفراج عن بعض من أفراد هذه المجموعة الذين يعارض حلف الأطلسي والحكومة الأفغانية إطلاق سراحهم. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن الوزارة تريد بدء محادثات السلام بأسرع ما يمكن.

رئيس كوريا الجنوبية يقبل استقالة وزير الوحدة

بيونغ يانغ تُصعّد حملتها الإعلامية ضد سيئول: تفجير مكتب الاتصال مجرد بداية

عواصم ـ وكالات: واصلت وسائل الإعلام الكورية الشمالية انتقادها الشديد اللهجة لكوريا الجنوبية والتي تتحدث عن «غضب شديد» يشعره شعب الشمال تجاه الجنوب في حين توقفت التصريحات المعادية الرسمية لليوم الثاني على التوالي ما يزيد من احتمالية أن تكون بيونغ يانغ تتجهز بهدوء للقيام بعمل عسكري مهدد للجنوب، بحسب ما قالت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية.

من جانبها، ذكرت محطة الإذاعة المركزية الشمالية أن الموقف الجنوبي يتسبب في إشعال غضب وعداء المواطنين في الشمال.

وتقول جرائد صادرة في كوريا الشمالية إننا «نشاهد نهاية مكتب الاتصالات المشترك المأساوية، ونشعر أنهم يستحقون هذا»، وأن «كوريا الجنوبية فقدت حقها في الحديث عن «الالتزام بالاتفاقية»، حيث انها غضت الطرف عن إرسال المنشورات المناهضة لبيونغ يانغ»، وان «طلابنا يملأهم الحماس للسير حتى الحدود والمشاركة في أكبر حملة دعائية (ضد الجنوب)».

وكانت صحيفة «رودونغ شينمون» صرحت في وقت سابق من هذا الأسبوع بأن تفجير مكتب الاتصال المشترك مجرد بداية، محذرة من خطوات انتقامية إضافية ضد كوريا الجنوبية قد «تتخطى حدود الخيال».

يأتي ذلك بعد سلسلة من الخطوات التصعيدية اتخذتها بيونغ يانغ ردا على قيام منشقين شماليين بإطلاق بالونات دعائية مناهضة لها عبر الحدود، وبلغت تحركات الشمال ذروتها بتفجير مكتب الاتصال المشترك بقرية كيسونغ الحدودية وإعادة نشر جنودها في نقاط المراقبة في المنطقة منزوعة السلاح.

وأطلقت كيم يو جونغ شقيقة القائد الشمالي كيم جون أون، تصريحات مهينة ضد الرئيس الكوري الجنوبي مون جيه إن، معتبرة خطابه الأخير الذي حث فيه كوريا الشمالية على عدم التراجع عن مراحل السلام التي قطعتها الدولتان حتى الآن، بأنه «مثير للاشمئزاز».

وزير الوحدة المستقيل كيم يون تشيول (رويترز)

من جهة أخرى، قبل رئيس كوريا الجنوبية مون جيه-إن استقالة وزير الوحدة كيم يون تشيول امس.

وذكرت «يونهاب» أن المتحدث باسم المكتب الرئاسي كانغ مين-سيوك قال في رسالة نصية إلى الصحافيين «قبل الرئيس مون بعرض وزير الوحدة كيم يون-تشول لاستقالته».

وقال المتحدث إن الرئيس مون استمع إلى موقف الوزير كيم من تقديم استقالته أثناء تناوله معه وجبة العشاء أمس الاول.

وعرض الوزير استقالته قبل ايام متحملا مسؤولية تدهور العلاقات بين الكوريتين.

وتم تعيين كيم، الرئيس السابق للمعهد الكوري للوحدة الوطنية الذي تديره الدولة، في المنصب الوزاري في أبريل 2019.

الهند: مقتل مسلحين في تبادل لإطلاق نار بكشمير

عواصم ـ وكالات: أعلن مسؤولون عسكريون هنود امس، مقتل ثمانية مسلحين خلال عمليات إطلاق نار منفصلة وقعت أثناء هجوم شنته قوات الأمن الهندية ضد المتمردين في الشطر الهندي من إقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان.

وشنت فرق مشتركة من قوات الأمن والجيش الهندي أمس الأول عمليات في شوبيان وبامبور عقب تلقي معلومات استخباراتية تفيد بوجود مسلحين في المنطقتين. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الهندية الكولونيل راجيش كاليا إن العمليات أسفرت عن مقتل خمسة مسلحين في شوبيان، وثلاثة في بامبور. وأشار الكولونيل راجيش إلى مقتل مسلح في تبادل لإطلاق النار في بامبور أمس الأول، في حين لجأ مسلحان إلى مسجد قريب. وقال ضابط الشرطة فيجاي كومار امس، إن قوات الأمن استخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع لإجبار المسلحين الاثنين على الخروج من المسجد، موضحا أن القوات الهندية تمكنت من قتلهما دون المساس بقدسية المكان.